

علاقة الإعلام بالحزبية والديمقراطية د. محمد عبد العزيز ربيع

تتصف العلاقة بين الإعلام والحزبية والديمقراطية بالتفاعل المستمر والتأثير المتبادل مؤدية بذلك إلى تحقيق نوع من التكامل، مما يجعلها تشكل فيما بينها مثلثا متساوي الأضلاع والأهمية. فالإعلام الحر هو جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، وضمانة أساسية لقيام وحيوية النهج الديمقراطي واستمراره في المجتمع. كما انه ليس بالإمكان ميلاد إعلام حر وقيامه بدور مشارك وفاعل في المجتمع دون توفر أجواء فكرية حرة وممارسات ديمقراطية، واستعداد المجتمع ككل لتقبل الديمقراطية كطريقة في التفكير وقيمة اجتماعية تحدد الموقف من الآخر وأسلوب العمل السياسي. أما الحزبية فتعتبر الوسيلة الأهم لتنظيم الجماهير وحشدها لاتخاذ مواقف محددة تجاه قضايا مجتمعية مشتركة، مما يجعل عملية تكوين الأحزاب ونشاطها السياسي ومشاركتها في العملية الانتخابية من صلب العملية الديمقراطية ومن أهم مظاهرها على ارض الواقع. وحيث أن العمل الحزبي الفاعل هو عمل حر، فان قيام الحزب ونشاطه لا يمكن أن يخدم المجتمع بالطريقة المثلى إلا إذا توفرت الديمقراطية وقام الشعب بحمايتها والمطالبة - من خلال مواقف أفراده وجماعته- باستمرارها وتعميق جذورها كقيمة اجتماعية راسخة في ثقافته الوطنية.

أما علاقة الإعلام بالحزبية فهي علاقة، وان كانت في غاية الأهمية، تعتبر أكثر تعقيدا من علاقة الإعلام بالديمقراطية وعلاقة الديمقراطية بالحزبية. لقد كان الإعلام وحتى عقود قليلة ماضية، أداة طيعة في يد الحزب والسلطة السياسية المهيمنة على المجتمع تستخدم للترويج لأفكار الحزب وبرامج السلطة، وبالتالي لتوجيه الجماهير وتزييف وعي المواطنين إلى حد كبير. إلا أن نضوج ثورات المواصلات والاتصالات والمعلومات من جهة، وقيام ظاهرة العولمة بغزو العالم والتأثير في اقتصاديات وسياسات وثقافات مختلف الدول والشعوب من جهة ثانية أدى وبسرعة فائقة إلى قيام الإعلام بالاستيلاء على الدور التقليدي للحزب في المجتمع الديمقراطي خاصة.

تقوم الأحزاب السياسية عامة على أسس فكرية محددة وتعمل ضمن أطر وتنظيمات مجتمعية واضحة، وتحاول من خلال نشاطاتها السياسية تحقيق أهداف ذاتية ومجتمعية معينة. ومن اجل ذلك تلجأ الأحزاب عادة إلى العمل على تنقيف الجماهير وكسب الأعضاء والأتباع الجدد، وخوض المعارك الانتخابية من اجل الوصول إلى السلطة واستخدامها لتحقيق الأهداف المنشودة. وهذا يعني أن قدرة أي حزب على الوصول إلى السلطة تتوقف على قدرة ذلك الحزب على إقناع ما يكفي من أبناء الشعب بوجهة نظره وصواب آرائه والتصويت في الانتخابات لصالحه ولصالح مرشحيه الحزبيين. إلى جانب ذلك تقوم الأحزاب عادة، خاصة عندما تكون في المعارضة خارج السلطة بمحاولات كشف أخطاء وانحرافات الحكام والسلطة الحاكمة، والتركيز على عيوب ونواقص وعدم واقعية الفلسفة التي تتبناها الفئة المهيمنة على السلطة أو الحزب الحاكم.

بعد تبلور أبعاد ثورتي الاتصالات والمعلومات في الربع الأخير من القرن العشرين وظهور المجتمع الاستهلاكي في كل بقاع الأرض تقريبا أصبح من الصعب على الحزب السياسي الوصول إلى مختلف قطاعات الشعب من خلال تنظيماته التقليدية وممارساته الخطابية والتثقيفية القديمة. كما أصبح من الصعب أيضا في ضوء تسارع وتيرة الحياة وتكاثر السكان وامتداد المدن، قيام تفاعل مباشر بين ممثلي الأحزاب وجماهير الشعب يتم من خلالها تبادل وجهات النظر وتقييم السياسات ونقد الأفكار. وفي المقابل ساهم التقدم الكبير في تكنولوجيا الاتصال المباشر والأني في تمكين الإعلام من الوصول إلى الناخب والمرشح ورجل الشارع، الحاكم والمحكوم، المنتج والمستهلك، والصديق والعدو بسهولة والتفاعل معهم دون عناء، والتأثير في

مواقفهم وتوجهاتهم بشكل مباشر أحيانا بأشكال غير مباشرة أحيانا أخرى. إذ أدى رخص وتوفير أجهزة الراديو والتلفزيون والكمبيوتر والجرائد اليومية والمجلات والفضائيات والانترنت إلى تمكين العملية الإعلامية-المعلوماتية، أو العملية الإعلامية، من إيصال رسالتها إلى كل من كانوا بحاجة إليها، وإلى كل من كانوا على استعداد لاستقبالها، وحتى إلى غالبية من حاولوا رفضها وعملوا على تجنب التأثير بأفكارها وقيمها. إن الأجواء المفتوحة وتزايد أعداد الفضائيات العامة والخاصة والمتخصصة منها جعل من الصعب جدا، إن لم يكن من شبه المستحيل العيش بعيدا عن الإعلام وعدم التعرض لهجماته المتواصلة على كافة الجبهات والتأثر برسائله الثقافية والترويجية.

وإذا كانت التعددية الحزبية هي وجه هام من أوجه الديمقراطية وأداة رئيسية من أدوات العمل السياسي، فإن الإعلام الحر هو الضمانة الأساسية لنشر وتفاعل الأفكار السياسية وغير السياسية وتقييم الأداء الحكومي بوجه عام. إضافة إلى ذلك يقوم الإعلام الحر عادة بالدفاع عن حقوق الفرد والجماعة والأقليات، وطرح ومناقشة الأفكار غير التقليدية في المجتمع، كما يقيم من نفسه سلطة غير رسمية وغير منظمة وغير موجهة لمراقبة أعمال الدولة ومتابعة مواقف وسلوكيات الأحزاب والقيادات الحزبية والسياسية والعقائدية بوجه عام، وإعطاء المعارضة، بغض النظر عن منطلقاتها السياسية أو الفكرية أو العقائدية، الفرصة الكافية لطرح وجهة نظرها والوصول إلى كافة قطاعات الشعب. وهذا جعل العملية الإعلامية الإعلامية تستولي على الدور التقليدي للحزب في المجتمع، وتفرض عليه المرور من خلال قنواتها كلما أراد الوصول إلى جمهور الناخبين، ودفع مبالغ باهظة ثمنا لذلك في غالبية الأحيان.

وفي الواقع، أصبحت العملية الإعلامية الإعلامية هي العملية المجتمعية الأهم في كل الدول الديمقراطية، إذ أصبح بإمكانها نقد السياسات الرسمية ومحاورة الأحزاب وتقييم البرامج الانتخابية وطرح الأفكار البديلة، وتحديد الأولويات بناء على جس نبض الشارع واستطلاعات الرأي العام والوصول لكل فرد من أفراد المجتمع في كل أوقات النهار وساعات الليل، وفي كل الأماكن دون عناء أو تكلفة إضافية.

وفي ظل ما يسود عالم اليوم من تطورات متسارعة، يمكن القول باختصار أنه أصبح من المتعذر جدا ممارسة الديمقراطية وترسيخ جذورها في المجتمع دون إعلام حر وواع، وإن من الصعب وصول الحزبية إلى مختلف قطاعات الشعب دون المرور من خلال القنوات الإعلامية، ومن الأصبعب سيادة الديمقراطية دون تعددية حزبية فاعلة وإعلام حر نشط. إذ في غياب الديمقراطية كقيمة اجتماعية وعنصر ثقافي أساسي يصعب بناء تعددية سياسية وضمن حرية واستقلال العملية الإعلامية، وقيام مجتمع حر. إن حرية المجتمع والوطن هي من حرية المواطن، وفي غياب تلك الحرية التي توفرها التعددية الحزبية والإعلام الحر والممارسة الحقة للديمقراطية، يصبح المواطن أسير الخوف، والوطن عرضة للطعن من الخارج والداخل، والمجتمع رهينة لأفكار ظلامية وتأميرية، ويتحول الوطن إلى مكان غير مريح لا يأتين المواطن جانبه، ولا يرتاح الفرد له وإلى العيش فيه، ولا يفخر بالانتماء إليه، ولا يستطيع أن يعمل بأمانة وإخلاص لإعلاء شأنه وتحقيق تقدمه.

د. محمد عبد العزيز ربيع

professorrabie@yahoo.com

www.yazour.com